



مصدر الصورة : Creative Commons

## إدانة صحفي مغربي بعد استبعاد المحكمة للأدلة

يمكن نسب هذا البيان إلى متحدّث باسم مؤسسة كلوني للعدالة. لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على العنوان:

[media@cfj.org](mailto:media@cfj.org)

19 تموز/يوليو 2021

### التهم

الاغتصاب والمسّ بالأمن الوطني (تهمة مباشرة اتصالات مع عميل دولة أجنبية بغاية الإضرار بالوضع الدبلوماسية أو العسكري للمغرب؛ وتهمة تلقي أموال من جهات أجنبية للكتابة أو ممارسة أنشطة بغاية المسّ بالسيادة المغربية)

### العقوبة القصوى

تهم المسّ بالأمن الوطني: 5 سنوات  
الاغتصاب: 10 سنوات مع إمكانية ثبوت الظروف المشدّدة

### النتيجة

أدين وحكم عليه بالسجن لمدة 6 سنوات

### خبرة المراقبة

الأستاذة هانا غاري، كلية غولد للحقوق بجامعة جنوب كاليفورنيا

أدين الصحفي الاستقصائي عمر الراضي، الذي كان مضرّباً عن الطعام، بتهم الاغتصاب والمسّ بالأمن الوطني في المغرب. وقد حُكّم عليه بالسجن لمدة 6 سنوات بعد أن أمضى قرابة السنة في الاحتجاز السابق للمحاكمة. وتأتي إدانته بعد **إدانة أخرى منذ مدّة وجيزة** طالبت صحفياً آخر بتهم مماثلة على خلفية انتقاده للحكومة أيضاً. وكانت القضية ضدّ السيّد الراضي قد رُفعت بعد فترة قصيرة على ادعاءات بأنّ السلطات المغربية كانت **تراقب هاتفه**.

"يجب أن تكون ادعاءات الاغتصاب القابلة للتصديق موضع تحقيق، إلا أنّ المحكمة حدّت من قدرة السيّد الراضي على تقديم الأدلة للدفاع عن نفسه. ويعدّ هذا الأمر مقلقاً، لا سيما على ضوء ما تشهده المغرب مؤخراً من نمطٍ متكرّر يتمثّل في إدانة الصحفيين بتهم مماثلة." هذا ما صرّحت به الأستاذة هانا غاري، مديرة عيادة حقوق الإنسان في كلية غولد للحقوق بجامعة جنوب كاليفورنيا، والتي قامت بمراقبة المحاكمة كجزءٍ من مبادرة مراقبة المحاكمات التابعة لمؤسسة كلوني للعدالة.

وبناءً على تقارير أفاد بها مراقبو مبادرة مراقبة المحاكمات من داخل المحكمة، فإنّ تعامل المحكمة مع الأدلة لم يكن مقبولاً طيلة مدة الإجراءات. إذ لم يُسمح للسيّد الراضي بالاتصال بعدد من الشهود الأساسيين، من ضمنهم أرنو سيمونز، الرجل الذي زعم الادعاء أنّه عميل الاستخبارات الهولندي الذي كان السيّد الراضي يتعامل معه كجزء من ادعاءات المسّ بالأمن الوطني الموجهة ضدّه. وذلك على الرغم من أنّ السيّد سيمونز قد عزّف بنفسه علناً وتطوّع للإدلاء بشهادته، **وقال** أنّ الادعاءات ضدّ السيّد الراضي لم تكن صحيحةً.

وقالت الأستاذة غاري: "لم يقدّم الادعاء سوى أدلة قليلة على أنّ السيّد راضي قام بأيّ أمر غير العمل الصحفي والاستقصائي. وبالتالي، من الصعب رؤية الأساس لإدانته بتهمة المسّ بالأمن الوطني". وأضافت: "كما وإنّه من المقلق للغاية أنّ السيّد الراضي محتجز منذ ما قبل محاكمته وخلالها لما يقارب السنة".

## الخلفية

عمر الراضي، 35 عاماً، هو **صحفي** مغربي قام بالكشف عن الفساد الحكومي في المغرب كما إنّه من أبرز المنتقدين له. وقد تعامل، بصفته هذه، مع وسائل إعلام مغربية ودولية مختلفة.

وقبل محاكمته، وُجّهت إلى الشاهد الوحيد على حادثة الاغتصاب المزعومة، ويُدعى عماد استيتو، تهمة "المشاركة في الاغتصاب" في القضية نفسها. وتُسجّل مخاوف من أن يكون قد حدث ذلك لأنّ شهادة السيد استيتو كانت مؤيّدة لأقوال عمر الراضي ولأنّ توجيه التهمة له بالمشاركة في الاغتصاب **من شأنه أن يبطل القيمة الاستدلالية لشهادته**. علاوةً على ذلك، تمّ تقديم الدليل الطبي المتعلّق بالاغتصاب المزعوم من دون علم الدفاع وبعد اختتام التحقيق، ولم يترجم إلى اللغة العربية رغم طلب الدفاع ذلك. كما ولم تسمح المحكمة لفريق الدفاع بالاتصال بخبير لفحص الإثبات الطبي.

ومن الجدير بالذكر أنّ المغرب قد عمدت في السنوات الأخيرة إلى تصعيد حملاتها على الصحافة المستقلة. ففي 12 تموز/يوليو 2021، **أشارت** وزارة الخارجية الأمريكية إلى أنّها كان تتابع قضية السيد الراضي في سياق مخاوف أوسع نطاقاً تطال "حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات في المغرب". كما **أفادت** لجنة حماية الصحفيين بدورها أنّ "السلطات المغربية تستخدم تهمة الاعتداء الجنسي الملقق، وتهمة "الأداب العامة"، للانتقام من الصحفيين".

وكان السيد الراضي قد سعى مراراً قبل المحاكمة وخلالها، للإفراج عنه بكفالة. وقد احتجز ظاهرياً بسبب التهديد بأنه قد يقوم بعرقلة مسار التحقيق. ومع تقدّم المحاكمة، جاء الاستعراض الدوري للمحكمة بشأن الحاجة إلى احتجازه سطحياً وسريعاً، وقد زعم الدفاع أنه لم يكن يتلقى الرعاية الطبية اللازمة.

فيما يتعلّق بتهمة الأمن الوطني، زعم الادعاء أنّ السيد الراضي قد تلقى أموالاً من مؤسسة بيرتا رغم عدم قيامه بأي عمل لصالحها. وقد أفاد السيد الراضي في شهادته إنّه حصل على مركز زميل في المؤسسة، **الأمر الذي أكّده مؤسسة بيرتا**. وقال الادعاء أيضاً إنّه عمل لصالح شخص يدعى كليف نيويل، تربطه علاقات مزعومة بحكومة المملكة المتحدة وأنّه على علاقات بعدد من الدبلوماسيين الهولنديين، واحد من منهم على الأقلّ عميل استخبارات. وقال السيد الراضي إنّه كان يقوم باستقصاء العناية الواجبة على القطاع المصرفي المغربي لصالح شركة الاستشارات الخاصة التي ينتمي إليها السيد نيويل وأنّ لا علاقة له بأعمال كليف نيويل. وقال إنّه بحسب معرفته فإنّ الهولنديين الذين كان على اتصال بهم كانوا دبلوماسيين.

أما فيما يتعلّق بتهمة الاغتصاب، فقد استند الادعاء على إفادة في ملف القضية من رجل قال إنّه كان على اتصال عبر الفيديو مع الشاكية مباشرة قبل الاغتصاب المزعوم. وطعن فريق دفاع السيد الراضي بمشروعية الشهادة التي أدلى بها هذا الشاهد لأنّه كان في الولايات المتحدة الأمريكية عندما قيل إنّه تلقى الاتصال، ولكنّه في الظاهر سجّل شهادته في المغرب خلال فترة كانت فيها الحدود مغلقةً والمحاكم في استراحة بسبب جائحة كوفيد-19.

وقد أنكر السيد الراضي الادعاءات، قائلاً إنّ اللقاء تمّ بالتراضي. وقال عماد استيتو، شاهد الدفاع الذي وُجّهت إليه فيما بعد تهمة المشاركة في الاغتصاب في هذه القضية إنّه كان حاضراً في الغرفة في ذلك الوقت وأفاد أنّه سمع أصوات لقاء بالتراضي. وأدين السيد استيتو في نهاية المطاف أيضاً بالتهمة التي نُسبت إليه.

### حول مبادرة مراقبة المحاكمات التابعة لمؤسسة كلوني للعدالة



مبادرة مراقبة المحاكمات (TrialWatch) هي مبادرة أطلقتها مؤسسة كلوني للعدالة. وتعمل المبادرة على كشف الظلم والمساعدة في الإفراج عن المحتجزين ظلماً وتعزيز سيادة القانون من حول العالم. تركز مبادرة مراقبة المحاكمات التابعة لمؤسسة كلوني للعدالة على مراقبة المحاكمات الجنائية على مستوى العالم التي تستهدف الأشخاص الأكثر عرضة للخطر بمن فيهم الصحفيون، والمحتجون، والنساء، والأشخاص المليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وثنائيو الجنس، والأقليات، وتندافع من أجل حقوق الأشخاص المدانين ظلماً. وسوف تستخدم مبادرة مراقبة المحاكمات مع الوقت هذه البيانات لنشر ترتيب عالمي للعدالة يكشف أداء الدول ويستخدم لدعم المدافعة من أجل التغيير المنهجي.